أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة

- – الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا

The importance of digital economy for Arab countries in the light of Corona pandemic (Covid 19) and its impact on achieving sustainable development

-Qatar's digital economy as a model-

د. عبد القادر زواتنيـــة[1]

جامعة الجزائر 03 – الجزائر

zouatenia.abdelkader@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 11 /2021/01 تاريخ القبول: 19 /2021/12 تاريخ النشر: 03 /2022/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19)، ودوره في تحقيق تنمية مستدامة لها في المجالات المختلفة، حيث تعتبر دولة قطر من أبرز النماذج العربية في مجال تبني الاقتصاد الرقمي.

لقد توصلت الدراسة إلى أن للاقتصاد الرقمي دور كبير في التخفيف من تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاديات العربية، كما له أثر كبير على تحقيق تنمية مستدامة للدول العربية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، حيث تمكنت قطر من تحقيق درجة رقمنة عالية في كل من قطاعات الخدمات، الزراعة، الصناعات التحويلية، والصناعات غير التحويلية.

الكلمات المفتاحية: كورونا (كوفيد 19) ، الاقتصاد الرقمي ، التنمية المستدامة، الاقتصاد الرقمي لدولة قطر

Abstract:

This study aims to highlight the importance of digital economy for Arab countries in the light of Corona pandemic (Covid 19), and its role in achieving sustainable development in various fields, as the State of Qatar is one of the most prominent Arab models in the field of adopting a digital economy.

The study found that the digital economy has a major role in mitigating the repercussions of the Corona pandemic on Arab economies, and it also has a significant impact on achieving sustainable development For Arab countries in the economic, social, and environmental fields, as Qatar has managed to achieve a high degree of digitization in each of the service sectors, agriculture, manufacturing, and non-manufacturing industries.

Key words: *corona (covid 19), digital economy, sustainable development, digital economy of the Qatar.*

1 – المؤلف المرسل: عبد القادر زواتنيـــة، الإيميل: zouatenia.abdelkader@univ-alger3.dz

مقدمة:

لقد أثرت جائحة كورونا (كوفيد 19) التي شهدها العالم في نهاية سنة 2019 على مستقبل مختلف الاقتصاديات العالمية، ومنها الاقتصاديات العربية، الأمر الذي استدعى الإسراع في إيجاد الحلول اللازمة التي تضمن التوفيق بين تطبيق البروتوكولات الصحية من جهة وضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى، حيث اعتبر التحول نحو رقمنة الأنشطة الاقتصادية أو ما يسمى بالاقتصاد الرقمي كأحد أهم أبرز هذه الحلول لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على المجال الاقتصادي، وذلك بمختلف الآليات كالتسوق عن بعد، التجارة الإلكترونية، منصات الدفع عبر البطاقات، والتسوق الشبكي.

لقد اتجهت كل من الإمارات، قطر، السعودية، والأردن باعتبارها كأحسن أربع (04) دول عربية تصنيفا ضمن تقرير التنافسية الرقمية العالمية لسنة 2020 من بين 63 بلد، نحو اعتماد مجموعة من الخطط أو الإستراتيجيات من أجل تطوير اقتصادها الرقمي، وذلك بهدف ضمان استمرار أنشطتها الاقتصادية خلال الجائحة، وتحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

تعتبر دولة قطر من بين النماذج الرائدة على المستوى العربي في مجال تبني الاقتصاد الرقمي، وذلك بفضل رؤيتها الإستراتيجية المبنية على اعتماد الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للاقتصاد الرقمي، تطوير البنية التحتية الرقمية، صياغة الإستراتيجيات الرقمية، والاعتماد على المؤشرات والممارسات العالمية، وذلك بهدف تحقيق درجة رقمنة عالية في مختلف القطاعات الاقتصادية تضمن لها التصدي لتداعيات مختلف الأزمات من جهة، وتحقيق تنمية مستدامة من جهة أخرى.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

– ما مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في التخفيف من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) على الدول العربية، وفي تحقيق تنمية مستدامة لها ؟ وما هو تقييم التجربة القطرية حول تبني الاقتصاد الرقمي؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– التعرف على أبعاد مفهومي الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة؛

– تبيان الرؤية العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي؛

– تحديد أثر الرقمنة على استمرار الأنشطة الاقتصادية للدول العربية خلال جائحة كورونا (كوفيد 19)؛

– إبراز دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية؛

– تقييم تجربة قطر كنموذج رائد في مجال تبني الاقتصاد الرقمي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمار في تطوير الاقتصاد الرقمي، لما له من دور كبير في التخفيف من تداعيات مختلف الأزمات على الاقتصاديات العربية، ومنها تداعيات أزمة كورونا (كوفيد 19)، وذلك من خلال آليات الرقمنة التي تضمن استمرار أنشطة المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى دوره في تحقيق تنمية مستدامة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

منهج الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك من خلال تقديم مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمفهومي الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، وتبيان رؤية الدول العربية في مجال تطوير الاقتصاد الرقمي، إضافة إلى تحديد أثر الرقمنة على استمرار الأنشطة الاقتصادية للدول العربية خلال الجائحة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال إبراز دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية، إضافة إلى تقييم تجربة قطر كنموذج رائد في مجال تبني الاقتصاد الرقمي.

الدراسات السابقة: لقد تناولت مجموعة من الدراسات موضوع أهمية استخدام التقنيات الرقمية من طرف المؤسسات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19)، ومن بين أهم تلك الدراسات نجد:

– دراسة (Thanos Papadopoulos and all)، بعنوان:

" The use of digital technologies by small and medium enterprises during COVID-19: Implications for theory and practice" ,International journal of information management, june 2020.

بحثت هذه الدراسة في فهم الآثار المترتبة على استخدام التقنيات الرقمية لضمان استمرارية الأعمال خلال الأحداث المتطرفة وصدمات المجتمع العالمي.

– دراسة (Fernando Almeida and all)، بعنوان:

"The Challenges and Opportunities in the Digitalization of Companies in a Post-COVID-19 World " ,IEEE Engineering Management Review, September 2020.

تناولت هذه الدراسة أثر عمليات التحول الرقمي في 03 مجالات عمل وهي: العمالة والعلاقات الاجتماعية، التسويق والمبيعات، والتكنولوجيا.

– دراسة (Hai Guo and all)، بعنون:

"The digitalization and public crisis responses of small and medium enterprises: Implications from a COVID-19 survey ", Frontiers of Business Research in China, September 2020.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين رقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة واستجاباتها للأزمات العامة.

محاور الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، وتحقيق أهدافها، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى 05 محاور:

المحور الأول: الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

المحور الثاني: الرؤية العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي.

المحور الثالث: أثر الرقمنة على استمرار الأنشطة الاقتصادية للدول العربية خلال جائحة كورونا (كوفيد 19).

المحور الرابع: دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية.

المحور الخامس: تقييم تجربة قطر كنموذج رائد في مجال تبني الاقتصاد الرقمي.

المحور الأول: الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة

لقد أصبح للاقتصاد الرقمي مكانة هامة ضمن مختلف الاقتصاديات العالمية، لما له من دور كبير في التخفيف أو التكيف مع مختلف الأزمات والصدمات التي يشهدها العالم بصفة فجائية، ومنها أزمة كورونا (كوفيد 19)، كما يعتبر كأحد الركائز الضرورية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة للأجيال المستقبلية.

أولا: الاقتصاد الرقمي

لقد تم إدخال مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام 1995 من طرف مدير الأعمال والإستراتيجي الكندي " Don Tapscott"[1] في كتابه المنشور باللغة الإنجليزية بعنوان: " The digital economy: promise and peril in the age of networked intelligence"

الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية، ثم تناوله بالدراسة من بعد ذلك العديد من الكتاب والباحثين الذين اختلفوا في تسميته، فمنهم من أطلق عليه اقتصاد الإنترنت، ومن من سماه اقتصاد المعرفة، اقتصاد المعلومات، وغير ذلك من المسميات.[2]

1– تعريف الاقتصاد الرقمي: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، ومنها:

– يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت.[3]

– حسب مكتب الإحصاء الأسترالي، فإن الاقتصاد الرقمي هو الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والتي يتم تفعيلها بواسطة شبكات الإنترنت، الهواتف..، كما يتم تفعيلها أيضا من خلال الجهود المبذولة لتحقيق الكفاءة والإنتاجية في عمليات إنتاج، تخزين وإدارة المعارف.[4]

مما سبق نستنتج أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل رئيسي على استخدام التقنيات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في مختلف الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات.

2– خصائص الاقتصاد الرقمي: يتميز الاقتصاد الرقمي بالخصائص التالية:[5]

– الاعتماد الرئيسي على الإنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛

– يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

– يرتكز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛

– توفر المعلومات لمتخذ القرار.

3– ركائز الاقتصاد الرقمي: يستند الاقتصاد الرقمي على أربع (04) ركائز رئيسية هي:[6]

– البنية التحتية والتجهيزات التقنية؛

– وجود بيئة قانونية منظمة لقطاع الرقمنة؛

– قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات، ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الذكية؛

– رأس المال الحقيقي المتمثل في الموارد البشرية التي تعنى بقطاع التعليم والتدريب.

ثانيا: التنمية المستدامة:

لقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) اهتماما عالميا كبيرا بعد صدور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، حيث يعود أول استخدام لهذا المصطلح إلى رئيسة وزراء النرويج (GRO Harlem Brundtland) للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.[7]

1– تعريف التنمية المستدامة: لقد قدمت عدة تعاريف للتنمية المستدامة، حيث يعتبر أفضل تعريف تمت صياغته حتى الآن للتنمية المستدامة هو ذلك الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المنشور في عام 1987 في التقرير المذكور آنفا، حيث عرف هذا التقرير التنمية المستدامة على أنها: التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.[8]

ترتكز التنمية المستدامة في ثلاث (03) مجالات رئيسية وهي: النمو الاقتصادي، المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.[9]

2– أهداف التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى:[10]

– تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد باعتبارها موارد محدودة، والعمل على استخدامها بشكل أمثل؛

– ضمان نوعية حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية؛

– تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها؛

– ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وتوظيفها وفق ما يخدم هذه الأهداف.

3– أبعاد التنمية المستدامة: لقد اهتم الاقتصادي الفرنسي "Ignacy Sachs" بالتنمية المستدامة من خلال إعطائها 05 أبعاد، وهي:[11]

– **البعد الاجتماعي:** نظرة أو رؤية أفضل لحياة المجتمع.

– **البعد الاقتصادي:** أفضل الطرق لتوزيع وإدارة الموارد، وبكفاءة عالية.

– **البعد الإيكولوجي:** التقليل من الأضرار التي تلحق بالطبيعة.

– **البعد المكاني:** التوازن بين المدينة والريف.

– **البعد الثقافي:** تعدد الحلول المحلية التي تحترم الاستمرارية الثقافية .

المحور الثاني: الرؤية العربية لتطوير الاقتصاد الرقمي:

لقد سعت الدول العربية جاهدة إلى زيادة الاهتمام بدعم وتطوير الاقتصاد الرقمي، وذلك باعتماد مجموعة من الخطط أو الاستراتيجيات الرقمية، وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

أولا: الخطط والإستراتيجيات الرقمية في الدول العربية:

تعتبر كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، السعودية، والأردن، كأحسن أربع (04) دول عربية تصنيفا ضمن مؤشر التنافسية الرقمية العالمية لسنة 2020، حيث نستعرض الخطط والإستراتيجيات الداعمة للاقتصاد الرقمي في هذه الدول، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (01)

الجدول (01): الخطط والإستراتيجيات الرقمية في الدول العربية

اسم الدولة	الخطة أو الإستراتيجية
الإمارات	إستراتيجية التعاملات الرقمية "بلوك تشين" 2021
قطر	إستراتيجية الحكومة الإلكترونية لدولة قطر 2020
السعودية	الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"
الأردن	إستراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019–2020)

المصدر: بالاعتماد على كل من:[12]

– قعلول سفيان، طلحة الوليد، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020، ص: 9

– البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، إستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية "بلوك تشين" 2021، على الرابط:

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/emirates-blockchain-strategy-2021**, consulté le 02/01/2021**

ثانيا: الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية: يهدف الاقتصاد الرقمي العربي إلى تحقيق 05 أبعاد إستراتيجية، والمتمثلة في:[13]

1- الأسس الرقمية: يهدف هذا البعد إلى الوصول بمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم.

2- الابتكار الرقمي: يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع دوليا، وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة.

3- المواطن الرقمي: يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتعظيم استفادة الأفراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتوفر مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك، ورفع جودة الحياة للمواطنين.

4- الأعمال الرقمية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي إلى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي.

5- الحكومة الرقمية: يهدف هذا البعد الاستراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح خدمة مواطنيها، حيث يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل رقم (01)

الشكل (01): الأبعاد 05 للإستراتيجية الرقمية العربية

المصدر: جامعة الدول العربية، الرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، 2019، ص: 110

ثالثا:أهداف السياسة الرقمية للدول العربية: تعد أهداف السياسة العامة لتطوير الاقتصاد الرقمي من الأولويات في جميع البلدان العربية، ومن بين أهم تلك الأهداف:[14]

1– تشجيع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وذلك من خلال تقديم الدعم لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال البحث والتطوير، وتشجيع استثمارات رأس المال في هذا المجال.

2– تطوير قدرات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما خدمات البيانات ذات النطاق العريض: وذلك من خلال زيادة سعة النطاق العريض وسرعته، وزيادة تغطيته الجغرافية لجميع المناطق ولجميع الأسر.

3– تعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية: وتشمل تعزيز الوصول إلى خدمات ومعلومات القطاع العام والبيانات (البيانات الحكومية المفتوحة)، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي.

4– اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والرعاية الصحية والنقل: تهدف العديد من الاستراتجيات الرقمية العربية إلى تشجيع تبني التقنيات الرقمية في مجالات التعليم، الرعاية الصحية، والنقل.

5– تعزيز تدابير تأمين الإنترنت: وذلك من خلال العمل على اتخاذ التدابير الاحترازية لمكافحة الجرائم السيبرانية.

المحور الثالث: أثر الرقمنة على استمرار الأنشطة الاقتصادية للدول العربية خلال جائحة كورونا (كوفيد 19):

لقد كان للرقمنة دور كبير في استمرار الأنشطة الاقتصادية خلال جائحة كورونا ، وفي هذا المجال فقد اعتمدت دولة الإمارات على كل من التسوق عن بعد، التجارة الإلكترونية، منصات الدفع عبر البطاقات، والتسوق الشبكي.[15]

أولا– التسوق عن بعد: لقد استثمرت الإمارات منذ نحو عقد من الزمن بالبنية التحتية الرقمية، مما سهل في ظل أزمة كورونا مفهوم "التسوق عن بعد "،كما دفعت أزمة كورونا (كوفيد 19) متاجر التجزئة التقليدية، للاستثمار في تطوير منصات ومواقع تسوق رقمية خاصة بها، للتغلب على حالة الإغلاق، ما ضاعف الطلب على هذه المنصات والمواقع بعدة مرات، مقارنة بما قبل الأزمة.

ثانيا– التجارة الإلكترونية: وفقا لتقرير حديث عن الصناعة من المتوقع أن يبلغ حجم سوق التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط 49 مليار دولار بحلول عام 2021، كما أصبح التسوق الإلكتروني أحد أهم مكونات خطط الأعمال لدى قطاع التجزئة في المنطقة، لا سيما في دولة الإمارات التي تتمتع بالذكاء التقني والأسبقية في اعتماد التجارة الإلكترونية.

ثالثا– توافر منصات الدفع عبر البطاقات: لقد فرضت الحالة الراهنة تسارعاً كبيراً من تجار التجزئة التقليديين للتوجه لتطوير منصات بيع إلكترونية، بهدف المساعدة على استدامة المبيعات، لذا لاحظنا أن الظروف التي رافقت تفشي وباء "كوفيد 19" ساهمت في تعزيز أعمال منصات التجارة الإلكترونية بشكل كبير، ولوحظ أن تطوير واستخدام منصات التجارة الإلكترونية آخذ في الازدياد، حيث حققت المشتريات عبر الإنترنت أرقاماً قياسية.

رابعا– انتعاش التسوق الشبكي: لقد أفادت نتائج استبانة أجرتها شركة "Kearney Middle East" للأبحاث أن 79% من مستهلكي الإمارات غيَّروا عاداتهم المتعلقة بالتسوق تماماً خلال الفترة الراهنة بسبب جائحة كورونا، وباتوا يفضلون الآن التسوق الشبكي على التسوق التقليدي، وينفقون عليه مبالغ أكبر من ذي قبل.

المحور الرابع: دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية

يعتمد نجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي على مجموعة من الأسس المتمثلة في البنية التحتية الرقمية المتطورة، التشريعات والقوانين، المهارات الرقمية، توفر رؤوس الأموال، إضافة إلى الهيئات الداعمة والراعية للاقتصاد الرقمي، كما أن تفعيل الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل أساسي

على التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة مثل الربوتات، البيانات الكبيرة، الذكاء الاصطناعي..، وهذا ما ينعكس على تحقيق تنمية مستدامة في المجالات التالية:

أولا– المجال الاقتصادي: كالزراعة الذكية، التصنيع الذكي، الشؤون المالية الذكية، البناء الذكي، والحوكمة الذكية.

ثانيا– المجال الاجتماعي: كالرعاية الصحية الذكية، التعليم الذكي، الترفيه الذكي، والمدن الذكية.

ثالثا– المجال البيئي: كالطاقة الذكية، المياه الذكية، التنقل الذكي، والسلامة الذكية.

كما يجب أن تكون هذه الخدمات الرقمية متاحة وشاملة لجميع المواطنين وبأسعار معقولة، حيث يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل رقم (02).

الشكل (02): دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة للدول العربية

المصدر: جامعة الدول العربية، الرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، 2019، ص:43.

المحور الخامس: تقييم تجربة قطر كنموذج رائد في مجال تبني الاقتصاد الرقمي:

تعتبر قطر كنموذج رائد على المستوى العربي في مجال التحول الرقمي، وذلك من خلال:

– توفير الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للاقتصاد الرقمي؛

– الاهتمام بتطوير وتحديث البنية التحتية الرقمية؛

– صياغة الإستراتيجيات الرقمية؛

– الاعتماد على المؤشرات والممارسات العالمية.

حيث احتلت قطر في سنة 2020 المرتبة 2 عربيا و30 عالميا من بين 63 اقتصاد في تصنيف التنافسية الرقمية العالمية.[16]

أولا– الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاقتصاد الرقمي في دولة قطر: لقد قامت دولة قطر في إطار تبنيها لعملية التحول نحو الاقتصاد الرقمي إلى إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين، إضافة إلى تكليف هيئات وصية تقوم بتنظيم عمليات هذا التحول:[17]

1– الأطر التشريعية: تم إصدار مجموعة من القوانين المتمثلة في قانون الاتصالات رقم 34 لسنة 2006، والقانون رقم 17 لسنة 2017، بالإضافة إلى بعض الأطر التشريعية الأخرى مثل السياسات التنظيمية للبيئة القانونية، وإطار عمل خدمات الجوال الحكومية، والإطار العام للمواقع والخدمات الإلكترونية للجهات الحكومية، إضافة إلى القرارات الوزارية مثل قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2010، والمتعلق بتنفيذ سياسات الحكومة الإلكترونية.

2– الأطر المؤسسية: لقد تم صدور الهيكل التنظيمي لوزارة المواصلات والاتصالات ليتناسب مع الدور الحيوي الذي تضطلع به الوزارة بقطاعاتها المتنوعة لتطوير التحول الرقمي في قطر، كما تساهم كذلك بعض الجهات الحكومية بفاعلية في دعم الاقتصاد الرقمي.

ثانيا– مؤشرات قياس مستوى الاقتصاد الرقمي لدولة قطر: تعتمد دولة قطر على منهجية متخصصة وفق أفضل الممارسات العالمية لقياس مستوى الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال عدد من المؤشرات الدولية منها: [18]

1– مؤشر التنافسية الرقمية العالمي؛

2– مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية؛

3– مؤشر التنافسية العالمي؛

4– مؤشر الابتكار العالمي وتقرير الاقتصاد الرقمي.

ثالثا– قياس التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية لدولة قطر: لقد تم تصنيف الدول العربية حسب درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك استنادا إلى مؤشر تبنته الدراسة تتراوح قيمته بين 1 (الذي يعبر عن درجة رقمنة ضعيفة)، و 5 (الذي يعبر عن درجة رقمنة قوية)، وهذا في إطار استبيان صندوق النقد العربي الذي استهدف قياس التحولات الرقمية في الدول العربية.[19]

رابعا– النتائج التي حققتها دولة قطر من خلال تبنيها لعملية التحول الرقمي في المجال الاقتصادي:

تتمثل أهم النتائج التي حققتها دولة قطر من خلال تبنيها لعملية الرقمنة في المجال الاقتصادي في تصدرها لقائمة الدول العربية في رقمنة القطاعات الاقتصادية، حيث كانت قيمة المؤشر 5 الذي يعبر عن درجة رقمنة قوية في القطاعات التالية:

– قطاع الخدمات؛

– قطاع الصناعات التحويلية؛

– قطاع الصناعات غير التحويلية؛

– قطاع الزراعة.

حيث أن تحقيق دولة قطر لهذا التقدم في درجة الرقمنة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، سيسمح لها بالتصدي أو التكيف مع مختلف الأزمات التي يشهدها العالم، ومنها أزمة كورونا (كوفيد 19)، وذلك من خلال العمل على ضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق تنمية مستدامة للأجيال المستقبلية، حيث يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل رقم (03)

الشكل (03): درجة رقمنة القطاعات الاقتصادية في دولة قطر

(1): درجة رقمنة ضعيفة، (5): درجة رقمنة مرتفعة

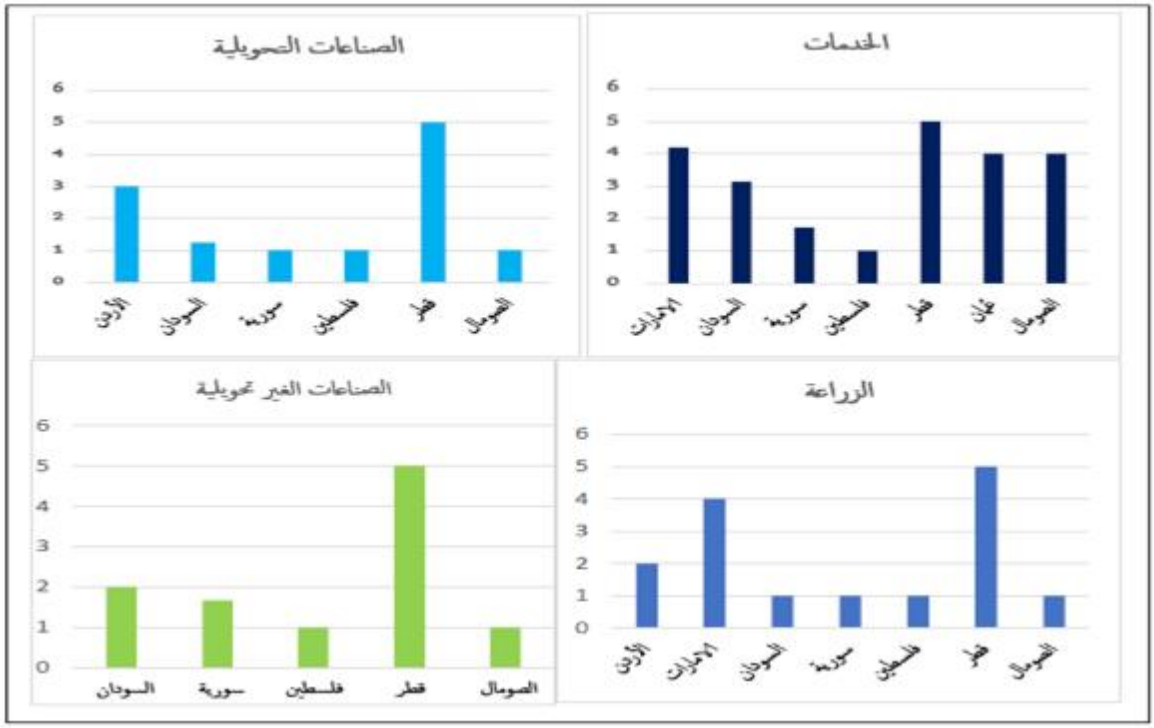

المصدر: قعلول سفيان، طلحة الوليد، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020، ص: 16

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بـ " **أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة** – الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجا –"، توصلنا إلى **النتائـــج** التالية:

– الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يتميز بعدة خصائص أهمها الاعتماد بشكل رئيسي على الإنترنت في مختلف المعاملات الاقتصادية، كما يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبمستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع.

– التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم، حيث تشمل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

– تعتبر كل من الإمارات، قطر، السعودية، والأردن كأفضل أربع (04) دول عربية تصنيفا ضمن مؤشر التنافسية الرقمية العالمية لسنة 2020، حيث اعتمدت هذه الدول على عدة استراتيجيات من أجل التحول الرقمي.

– يهدف الاقتصاد الرقمي العربي إلى تحقيق 05 أبعاد إستراتيجية وهي: الأسس الرقمية، الابتكار الرقمي، المواطن الرقمي، الأعمال الرقمية، والحكومة الرقمية.

– لقد كان للرقمنة أثر كبير على ضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية للدول العربية خلال جائحة كورونا ، وذلك من خلال آليات كل من التسوق عن بعد، التجارة الإلكترونية، منصات الدفع عبر البطاقات، والتسوق الشبكي.

– يساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول العربية في كل من المجال الاقتصادي كالزراعة الذكية، التصنيع الذكي، والمجال الاجتماعي كالرعاية الصحية الذكية، التعليم الذكي، التنقل الذكي، إضافة إلى المجال البيئي كالطاقة الذكية.

– تعتبر قطر كنموذج رائد على المستوى العربي في مجال تبني الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال اعتماد الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للاقتصاد الرقمي، تطوير البنية التحتية الرقمية، والاعتماد على المؤشرات والممارسات العالمية.

– تتمثل أهم النتائج التي حققتها دولة قطر من خلال تبنيها لعملية الرقمنة في تصدرها لقائمة الدول العربية في رقمنة القطاعات الاقتصادية، حيث كانت قيمة المؤشر 5 الذي يعبر عن درجة رقمنة قوية في قطاعات الخدمات، الصناعات التحويلية، الصناعات غير التحويلية، وقطاع الزراعة.

الاقتراحات:

بناء على النتائــج المتوصل إليها في هذه الدراسة **نقتـــرح** ما يلي:

– ضرورة الاستفادة من تجربة دولة قطر في مجال التحول نحو تبني الاقتصاد الرقمي؛

– ضرورة استحداث على مستوى كل دولة عربية وزارة خاصة تتولى تنظيم ورعاية قطاع الرقمنة؛

– تطوير وتحديث البنى التحتية الرقمية؛

– تكوين الإطارات البشرية الكفؤة التي تتولى قيادة قطاع الرقمنة؛

– دعم المشاريع الخاصة بالابتكار في المجال الرقمي.

قائمة المراجع:

– الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2020.

– العلمي حسين، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013/2012.

– جامعة الدول العربية، الرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، 2019.

– رجم خالد وآخرون، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر " دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي– ضرورة الانتقال وتحديات العولمة،يومي 23و24 أفريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

– سعودي بلقاسم وآخرون، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال كآلية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجزائر– دراسة تطبيقية على متعاملي الهاتف–، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية،2019.

– فضل عبد الكريم البشير، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 9،2018.

– قعلول سفيان ، طلحة الوليد ، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، 2020.

– وزارة الاقتصاد، الإمارات تعزز صدارتها الإقليمية وموقعها العالمي في التنافسية، مجلة اقتصاد الإمارات، العدد 38، 2020.

– البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، إستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية "بلوك تشين" 2021، على الرابط:

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/emirates-blockchain-strategy-2021, consulté le 02/01/2021

-Arturo Bris, Christos Cabolis, world digital competitiveness ranking, IMD world competitiveness center, 2020.

- Escwa, perspectives on the digital economy in the arab region, united nations, 2018.

-Ben Gana Feryel et autres, le développement durable: entre objectifs de développement durable et innovation environnementale, revue le manager, vol 06, n° 01, 2019.

-Delmadji Ahlam, the political trends of algerian government in front of sustainable development challenges, revue des reformes economiques et integration en economie mondiale, vol 14,n°03,2020.

-Melouki Slimane, sustainable development and leadership ; how to release social and human dimensions ?, revue de développement et d'économie appliquée, vol 04, n°01, 2020.
-BSI Economics, economie numérique: définition et impacts, sur le lien http://www.bsi-economics.org/images/Econumerique.pdf, consulté le 05/12/2020

الهوامش:

[1]– Escwa, perspectives on the digital economy in the arab region, united nations, 2018,p: 03.

[2]– فضل عبد الكريم البشير، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد 9، 2018، ص ص: 36-37.

[3]– رجم خالد وآخرون، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر " دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال"، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي– ضرورة الانتقال وتحديات العولمة، يومي23و24 أفريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، ص: 02.

[4]– BSI Economics, economie numérique: définition et impacts, sur le lien http://www.bsi-economics.org/images/Econumerique.pdf, consulté le 05/12/2020, p: 02.

[5]– رجم خالد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

[6]– سعودي بلقاسم وآخرون، دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال كآلية لتفعيل الاقتصاد الرقمي في الجزائر– دراسة تطبيقية على متعاملي الهاتف–، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2019، ص: 619.

[7]– العلمي حسين ، دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013/2012، ص: 53.

[8] – Delmadji Ahlam, the political trends of algerian government in front of sustainable development challenges, revue des reformes economiques et integration en economie mondiale, vol 14,n°03,2020, p: 02

[9] – Melouki Slimane, sustainable development and leadership ; how to release social and human dimensions ?, revue de développement et d'économie appliquée, vol 04, n°01, 2020, p:127.

[10]– العلمي حسين ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55-56.

[11]– Ben Gana Feryel et autres, le développement durable entre objectifs de développement durable et innovation :environnementale, revue le manager, vol 06, n° 01, 2019, p 152.

[12]– بالاعتماد على كل من:

– قعلول سفيان، طلحة الوليد، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020، ص: 9

– البوابة الرسمية لحكومة الإمارات، إستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية "بلوك تشين" 2021، على الرابط:

https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/emirates-blockchain-strategy-2021, consulté le 02/01/2021

[13]– الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص ص: 29-30.

[14]– جامعة الدول العربية، الرؤية الإستراتيجية العربية المشتركة للاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، 2019، ص: 101،102، 104.

[15]– وزارة الاقتصاد، الإمارات تعزز صدارتها الإقليمية وموقعها العالمي في التنافسية، مجلة اقتصاد الإمارات، العدد 38، 2020،ص: 41-43.

[16] – Arturo Bris, Christos Cabolis, world digital competitiveness ranking, IMD world competitiveness center, 2020, p:24.

[17]– قعلول سفيان ، طلحة الوليد ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 11-12.

[18]– نفس المرجع، ص: 13 .

[19]– نفس المرجع، ص:15.